

نصوص اللعن في السنة النبوية دراسة تأصيلية

ملخص البحث:

حاولت في هذا البحث جمع نصوص اللعن في السنة النبوية، حيث وجدت هذه النصوص في أربعة وعشرين حديثاً، وبلغ عدد من ورد لعنه في هذه الأحاديث اثنين وسبعين صنفاً وهم:

- ١— اليهود والنصارى الذين انخدعوا قبور أئبائهم مساجد، ٢— ومن أحدهم في المدينة المنورة حدثاً، ٣— أو آوى فيها محدثاً، ٤— ومن نقض أمان مسلم فتعرض لكافر أمنه مسلم، ٥— ومن أختلى خلي المدينة المنورة، ٦— ومن أدى إلى غير أبيه، ٧— ومن انتمى إلى غير مواليه، ٨— ومن أهل لغير الله، ٩— والمرأة التي يدعوها زوجها لفراشه فتأبى فبات غضبان عليها، ١٠— والواشمات، ١١— والموشمات، ١٢— والنامفات، ١٣— والمتممات، ١٤— والمتفلقات، ١٥— والواصلات، ١٦— والمستوصلات، ١٧— وأكل الربا، ١٨— ومؤكله، ١٩— وكاتبه، ٢٠— وشاهدته، ٢١— والمصور، ٢٢— والمعتدى في الصدقة، ٢٣— والعائد إلى الbadية ليقيم مع الأعراب بعد مهاجرته مسلماً — هذا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم —، ٢٤— ومن مثل بالحيوان، ٢٥— أو من اتخذه غرضاً، ٢٦— والمتشبهون من الرجال بالنساء ، ٢٧— والمتشبهات من النساء بالرجال، ٢٨— والسارق، ٢٩— والذى يتخلّى في طريق الناس، أو في ظلّهم. أو

في أفنائهم، أو في موارد الماء، ٣٠ — ومن لعن والده، ٣١ — ومن غير منار الأرض، ٣٢ — ومن ضل الأعمى عن الطريق، ٣٣ — ومن جامع بحيرة، ٣٤ — ومن عمل عمل قوم لوطن، ٣٥ — والعاق لوالديه، ٣٦ — ومن وسم الحيوان، ٣٧ — ومن أشار إلى أخيه بحديدة، ٣٨ — ومن يتعاطى السيف مسلولاً غير محمود، ٣٩ — والمحلل، ٤٠ — والمحلل له، ٤١ — ومن أتى امرأته في ذُرِّها، ٤٢ — وزائرات القبور، ٤٣ — والمتخذ عليها المساجد والسرج، ٤٤ — والراشي، ٤٥ — والمرتشي، ٤٦ — ومن امتنع من تسليم القاتل إلى أولياء المقتول للقصاص، ٤٧ — ومن لعن شيئاً ليس ذلك الشيء أهلاً للعن رجعت اللعنة عليه أي على اللاعن، ٤٨ — والخمر، ٤٩ — وعاصرها، ٥٠ — ومفترضها، ٥١ — وشاربها، ٥٢ — وحاميها، ٥٣ — والمحمولة إليه، ٥٤ — وساقيها، ٥٥ — وبائعها، ٥٦ — وأكل ثمنها، ٥٧ — والمشتري لها، ٥٨ — والمشتراك له، ٥٩ — ومن رفع صوته في المصيبة بالبكاء والنوح، ٦٠ — ومن حلق شعره، ٦١ — أو قطعه جزعاً على الميت، ٦٢ — ومن حرق ثوبه جزعاً على الميت، ٦٣ — والخامسة وجهها، ٦٤ — والشاقة حيئها، ٦٥ — والداعية بالويل والثبور كل ذلك جزعاً على الميت، ٦٦ — ومن محي زينة الحج وهي رفع الصوت بالتلبية، ٦٧ — ومن آذى المسلمين في طرقيهم، ٦٨ — وصوت مزمار عند نعمة أي: عند الفرح، ٦٩ — وصوت المرنة عند المصيبة، والمرنة هي لطم خلود وشق حيوب ومن دعا بدعوى الجاهلية، ٧٠ — ومن سب الصحابة — رضي الله عنهم، ٧١ — ومن سأله بوجه الله، ٧٢ — ومن سُئلَ بوجه الله فمنع سائله.

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيٌ لَّهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوَى اللَّهَ حَقَّ تُقَائِلِهِ، وَلَا مَوْنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران : ١٠٢
 ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَتَقْوَى رِبِّكُمُ الَّذِي حَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَجَهَةٍ وَحَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾
 ﴿يَأَيُّهَا النَّسَاءُ أَتَقْوَى لُؤْلُؤَكُمُ الَّذِي كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء: ١ ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنْقَوْا اللَّهَ الَّذِي نَسَاءُونَ بِهِ، وَأَلَّا رَحَمَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء: ١
 ﴿أَنْقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ٧٠ ﴿يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيُغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَرْزًا﴾ [الأحزاب: ٧١-٧٠] أما بعد:

فقد اطلعت على بحث بعنوان نصوص اللعن في القرآن الكريم للدكتور عمر شاكر الكبيسي، واقتصر على نصوص القرآن الكريم، فأردت أن تكتمل الفائدة وتعتم في هذا الباب فاختارت نصوص اللعن في السنة النبوية ، لأن السنة النبوية المصدر الثاني بعد القرآن الكريم ، ولأن هناك أعمالاً كثيرة مخالفة للشرع الحنيف، وهذه الأعمال توجب لصاحبها الطرد من رحمة الله تعالى مثل اللعن والسب للوالدين أو غيرهما ، والتعامل بالربا، والنمس والوشم وغيرها من الأعمال المنتشرة بين الناس وخاصة بين العوام ، وجمعت هذه الأعمال لكي نحذر من الوقوع فيها ونبعد عنها ، وأرجو أن ينفع بهذا البحث المسلمين.

منهج البحث

١. جمعت جميع نصوص اللعن كلها حسب علمي من كتب السنة.
٢. اقتصرت على الأحاديث الصحيحة، والحسنة فقط، واستبعدت كل الأحاديث الضعيفة والموضوعة.
٣. جمعت الأحاديث المتشابهة في مكان واحد.
٤. الأحاديث التي ليست في صحيحي البخاري ومسلم، أو أحدهما اعتمدت في بيان درجتها على أقوال العلماء المشهود لهم بالفضل والدراية بهذا العلم.
٥. حذفت الأحاديث المكررة سواء في الكتاب الواحد أو في عدة كتب، واقتصرت على نص الحديث من كتاب واحد دون تكرار للمتون والأسانيد إلا إذا كان هناك زيادة في لفظ الحديث فإني أذكر هذه الزيادة بسندها ولفظها.
٦. حذفت الأسانيد كلها، واكتفيت بذكر الصحابي راوي الحديث، ومخرجه من أصحاب كتب الحديث. كل ذلك خشية الإطالة ولضيق مساحة البحث المسموح بنشره.
٧. عند تخريج الحديث ذكر الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث.
٨. تم ترتيب الأحاديث حسب ترتيب الإمام البخاري لصحيحه، ثم مسلم ثم أبي داود ثم الترمذى ، ثم النسائي ثم ابن ماجه ثم أحمد ، وبعد ذلك لم أراع أي ترتيب.

٩. ذكرت أولاً متن الحديث ثم مخرجه من أصحاب كتب الحديث ، ثم غريب الحديث ، ثم شرح الحديث معتمداً في ذلك على الله ، ثم على كتب شروح الحديث وغريبه.

خطة البحث:

يتكون البحث من خلاصة، ومقدمة، وتمهيد، ونصوص اللعن في السنة النبوية، وخاتمة؛ أمّا الخلاصة فقد ذكرت فيها من ورد لعنه في السنة النبوية. أمّا المقدمة فقد بينت فيها أهمية البحث، والمنهج المتبع في هذا البحث، وأمّا التمهيد: فقد تناولت فيه تعريف اللعن لغة وشرعًا، والفرق بين لعن أصحاب المعاصي من المسلمين، والكفار والمنافقين، وتحريم لعن المعين.، وأمّا نصوص اللعن فقد تكونت من خمسة وعشرين حديثاً، وأمّا الخاتمة فقد ضمنتها لأهم النتائج، والتوصيات.

التمهيد

قبل الحديث عن نصوص اللعن في السنة النبوية نمهد بتعريف اللعن لغة و شرعاً، والفرق بين لعن الكفار والمنافقين، ولعن أصحاب المعاصي من المسلمين، وتحريم لعن المعين.

فاللعن في اللغة هو: الطرد والإبعاد من الخير^(١)، وفي الشرع الإبعاد من رحمة الله تعالى^(٢)، وهناك فرق بين المراد من لعن الكفار والمنافقين، ولعن أصحاب المعاصي من المسلمين؛ فالمراد من الأول إبعاد عن الجنة بإعاداً نهائياً، والمراد من الثاني الطرد عن الجنة لأول مرة. قال النووي:^(٣) (رحمه الله تعالى) — قالوا: والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه والطرد عن الجنة أول الأمر وليس هي كل لعنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد والله أعلم^(٤). وقد اشتهر بين العلماء — رحمهم الله تعالى — على أنه لا يجوز لعن شخص بعينه لارتكابه معصية من المعاصي سواء كانت هذه المعصية من الكبائر أو

١) مختار الصحاح ص ٢٥٠.

٢) شرح صحيح البخاري: ج / ص ٢٠٣.

٣) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن محمد بن جعفة بن حزام الفقيه الحافظ الزاهد أحد الأعلام شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا الحزامي النwoي بحذف الأنف ويجوز إثباتها الدمشقي ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، ومات بيده نوى بعد ما زار القدس والخليل في رجب سنة ست وسبعين وستمائة، ينظر: طبقات الشافعية : ج ٢ / ص ١٥٣ ، ١٥٦ .

٤) صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٩ / ص ١٤١ .

الصغار، وكذلك لا يجوز لعن الكافر؛ أمّا صاحب المعصية لاحتمال أن يتوب منها قبل موته فيتوب الله عليه، وأمّا الكافر لاحتمال أن يسلم ويحسن إسلامه، أمّا إذا مات كافراً فيجوز لعنه، وأمّا صاحب المعصية إذا مات على معصيته دون توبة فمرده إلى الله، هذا إذا كان معيناً أمّا إذا كان غير معين فيجوز لعنه كلّ عن اليهود والنصارى، والمنافقين، وأصحاب المعاصي الذين ورد لعنهم في القرآن والسنة النبوية على سبيل العموم لا الخصوص بأن يخص فلاناً بعينه.

قال التوسي: (هذا دليل لجواز لعن غير المعين من العصاة لأنّه لعن للجنس لا لمعين ولعن الجنس جائز كما قال الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين ، وأمّا المعين فلا يجوز لعنه)^(١)

وقال المناوي^(٢): (والحاصل أن الطرد والإبعاد على مراتب في حق العباد وأن اللعن بالشخص يعني اليأس من الرحمة لا يجوز حتى لكافر إلا من علم بالنص أنه مات أو يموت كافراً)^(٣).

وبعد هذا التمهيد نأتي إلى نصوص اللعن في السنة النبوية:

١) المصدر نفسه: ج ١١ / ص ١٨٥ .

٢) هو: الشيخ عبد الرؤوف المناوي العالم الفاضل، كانت وفاته في سنة تسعة وعشرين وألف، ينظر:

طبقات المفسرين للداودي: ج ١ / ص ٤١٣

٣) فيض القدير شرح الحامع الصغير: ج ١ / ص ٧٣ .

الحديث الأول:

عن عائشة وعبد الله بن عباس قالا: لَمَّا نَزَلَ — ينعي الموت — بِرَسُولِ اللَّهِ — صلى الله عليه وسلم — طَفِقَ يَطْرُحُ حَمِيقَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا أَغْتَمَهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ: وَهُوَ كَذِيلُكَ (لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَبِيهِمْ مَسَاجِدَ). يُحَذَّرُ مَا صَنَعُوا.

أ— تخریج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، ج ١ / ص ١٦٨ (٤٢٥)، وأبو داود في سننه: باب في زيارة النساء القبور ج ٣ / ص ٢١٨ (٣٢٣٦) عن ابن عباس قال: ((لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ — صلى الله عليه وسلم — زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدِ وَالسُّرُجَ))، وأحمد في مسنده: ١ / ٣١١٨ (٣٣٧)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره دون قوله "السرج" ، وهذا إسناد ضعيف لضعف أبي صالح^(١) أي: لضعف الزيادة وهي قوله (السرج)

١) هو: سعيد الزيات الكوفي أبو صالح الحنفي، عن بن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وشريح القاضي، وعن الأعمش وحماد بن أبي سليمان وغيرهما ، وثقة بن معين وأبو زرعة وغيرهما، ينظر: تعجيل المفعة بروائد رجال الأئمة الأربع: ج ١ / ص ١٦٩ (٤٢٦)

ب - غريب الحديث:

قوله (طَفِيقَ) طفق يفعل كذا، وظل يفعل يجعل يفعل كذا كله .معنى ابتدأ في ذلك^(١).

قوله (خَمِيْصَةً) قال الأصمسي: الخمائص ثياب حز أو صوف معلمة وقال غيره الخميصة رداء من صوف ذو علمين ولا تسمى خميصة إلا أن تكون معلمة^(٢).

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن رسول الله - صلى الله عليه وآلـه وسلم - اليهود والنصارى؛ لأنهم اتخذوا قبور الأنبيائهم مساجد، وهو بهذا اللعن يحذر أمته من اتخاذ القبور مساجد، وهو من الكبائر قال المباركفوري:^(٣) (وللعن أمارة الكبيرة

١) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم : ج ١ / ص ١٨١ .

٢) غريب الحديث لابن الجوزي : ج ١ / ص ٣٠٨ .

٣) هو الشيخ الإمام الحافظ الحجة محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن هاد المباركفوري، ولد سنة ألف ومائتين وثلاث وثمانين بقرية مباركفور، بالهند نشأ في موطنـه في حجر والده، وتربـي في كنفـه، ثم أرتحـل وطافـ البلاد ودرـس العـلوم فـبنـغ وبرـع حـتـى فـاقـ الأـقـرانـ، وأـشـغلـ بالـتـدـريـسـ وـالـإـفـتـاءـ وـنـصـحـ الـأـمـةـ بـالـقـلـمـ وـالـلـسـانـ، وأـسـسـ عـدـةـ مـدـارـسـ بـالـعـرـبـيـةـ، مـنـ شـيـوخـهـ وـالـدـهـ، وـالـشـيـخـ عـبـدـ الـلـهـ الـمـقـرـيـ، وـالـسـيـدـ نـذـيرـ حـسـينـ الـبـهـارـيـ الـدـهـلـوـيـ، وـحـسـينـ بـنـ مـحـمـدـ الـأـنـصـارـيـ، وـمـنـ تـلـمـيـذـهـ عـبـدـ السـلـامـ الـمـبـارـكـفـورـيـ، وـمـحـمـدـ عـبـدـ الـقـادـرـ الـهـلـاـلـيـ، وـعـبـدـ الـلـهـ الـنـجـديـ، مـاتـ فـي وـطـنـهـ مـبـارـكـفـورـ فـي ثـلـثـ الـلـيـلـ الـأـخـرـ لـلسـادـسـ عـشـرـ مـنـ شـوـالـ سـنـةـ أـلـفـ وـثـلـاثـ مـائـةـ وـثـلـاثـ وـخـمـسـينـ هـ - المـصـدـرـ: شـبـكـةـ إـلـيـرـنـتـ - مـنـهـجـ الـمـبـارـكـفـورـيـ فـيـ كـتـابـهـ تـحـفـةـ الـأـحـوـذـيـ. لـأـبـيـ الـعـلـاـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ عـبـدـ الرـحـيمـ الـمـبـارـكـفـورـيـ، تـ: (١٣٥٣) مـحـمـدـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ عـبـدـ الرـحـيمـ الـمـبـارـكـفـورـيـ.

المحرمة أشد التحريم فمن اتخذ مسجداً بجوار نبي ، أو صالح رجاء بركته في العبادة ومجاورة روح ذلك الميت فقد شمله الحديث شمولاً واضحاً كشمس النهار، ومن توجه إليه واستمد منه فلا شك أنه أشرك بالله ، وخالف أمر رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — في هذا الحديث وما ورد في معناه^(١).

وفي رواية أبي داود هذه ورد لعن زائرات القبور، ومن اتخاذ المساجد قبوراً، ومن أسرج على القبور، (أمّا لعن زائرات القبور فلأنهن مأمورات بالقرار في بيونهن فأيُّ امرأة خالفت ذلك منهن وكانت حيث يخشى منها ، أو عليها الفتنة فقد استحقت اللعن أي: الإبعاد عن منازل الأبرار ، ويحرم زيارتها أيضاً إن حملت على تجديد حزن ونوح، فإن لم يكن شيء مما ذكر فالزيارة لهن مكروهة تزريها لا تحرجاً عند الجمهور بدليل قول عائشة)^(٢).

قالت: قلت كيْفَ أقول لهم يا رسول الله ؟ قال: ((قُولِي السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَبَرِّحْمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلَا حِقُونَ))^(٣)، وأمّا اتخاذ المساجد عليها لأن في الصلاة فيها استناداً بسنة اليهود، ولما فيه من المغالاة والتعظيم، وأمّا النهي عن اتخاذ

١) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى : ج ٢ / ص ٢٢٧.

٢) فيض القدير : ج ٥ / ص ٢٧٤.

٣) صحيح مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يُقالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالدُّعَاءِ لِأَهْلِهَا ، ج ٢ / ص ٦٧٠ (٩٧٤).

السرج لما فيه من تضييع المال لأنّه لا نفع لأحد من السراج ولأنّها من آثار جهنم، وإنّما للاحتراز عن تعظيم القبور كالنهي عن اتخاذ القبور مساجد^(١).

الحديث الثاني:

عن عَلِيٍّ رضي الله عنه — قال: ما عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((المَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا مِنْ أَحَدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَقَالَ: ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ وَمَنْ تَوَلَّ فِي قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ)).

أ - تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب حَرَامِ الْمَدِينَةِ، ج ٢ / ص ٦٦١ (١٧٧١)، ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب فضلِ الْمَدِينَةِ: ج ٢ / ص ٩٩٤ (١٣٦٦) عن عاصِم الأَحْوَلِ قال: سَأَلْتُ أَنْسًا رضي الله عنه — أَحَرَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — الْمَدِينَةَ؟ قال: نعم هي حَرَامٌ لَا يُخْتَلِي خَلَاهَا؛ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصايب : ج ٢ / ص ٤١٤ .

أجمعين، وفي ج/٢ ص ٩٩٤ (١٣٧٠) عن إبراهيم التميمي عن أبيه مرفوعاً، وزاد فيه (المدينة حرم ما بين غير إلى ثور)، (ومن أدعى إلى غير أبيه، أو اتسمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً)، وابن حبان في صحيحه: ج ١٣ / ص ٥٨٩٦ (٢١٦).

عن أبي الطفيلي قال: قلت: لعلي بن أبي طالب عندكم شيء سوى كتاب الله؟ قال: لا إلا ما في قراب هذا السيف صحيفة صغيرة قال: فوجدنا فيها لعن الله من أهل لغير الله، ولعن الله من تولى لغير مواليه.

ب — غريب الحديث:

قوله (عَائِرٌ) عائر بالعين المهملة والألف والمهمزة والراء وهو جبل بالمدينة ^(١).
 قوله (أَحْدَثَ) الحدثُ الأمرُ الحادِثُ المنكَرُ الذي ليس بمعتادٍ ولا معروفةٍ في السنة ^(٢).

قوله (صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا) الصرف التوبة، والعدل الفدية، وقيل الصرف النافلة، والعدل الفريضة ^(٣).

قوله (أَخْفَرَ مُسْلِمًا): أي نقض عهده ^(٤).

١) عمدة القاري: ج ١٠ / ص ٢٣٣.

٢) تاج العروس من جواهر القاموس: ج ٥ / ص ٢١٣.

٣) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: ج ١ / ص ٢٤٧.

٤) المصدر نفسه: ج ١ / ص ٥٥.

قوله (يُخْتَلِي خَلَاهَا) لا يجتنب حشيشها ^(١).

ج - شرح الحديث:

في هذه الأحاديث ورد لعن سبعة أصناف الأول: من أحدث حدثاً في المدينة المنورة — على ساكنها أفضل الصلاة والسلام — ، والثاني: من آوى فيها مُحدِّثاً قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (فيه أن المحدث والمؤوي للمحدث في الإثم سواء، والمراد بالحدث والمحدث الظلم والظالم على ما قيل، أو ما هو أعم من ذلك) ^(٢)، وقال القاضي عياض ^(٣): (من أتى فيها — أي المدينة — إثماً، أو آوى من أتاه وضممه إليه وحماه) ^(٤) فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. وقال: استدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبائر ^(٥)

١) غريب الحديث لابن سلام: ج ٤ / ص ١٢٤.

٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري : ج ٤ / ص ٨٤.

٣) هو: أبو الفضل عياض بن موسى بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبدالله بن موسى بن عياض اليحصبي الإمام العلامة يكنى أبا الفضل، سفيه الدار والمياد، أندلسى الأصل ، كان القاضي أبو الفضل إمام وقته في الحديث وعلومه عالما بالتفسيير وجميع علومه فقيها أصوليا عالما بال نحو واللغة وكلام العرب وأيامهم، كان مولد القاضي عياض بستة في شهر شعبان سنة ست وتسعين وأربعين، وتوفي بمراكش في شهر جمادى الآخرة ، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين وأربعين وخمسين، ينظر: الديباج المذهب ج ١ / ص ١٦٨، / ص ١٢١.

٤) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٩ / ص ١٤٠.

٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري : ج ٤ / ص ٨٤.

الثالث: مَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا - معناه من نقض أمان مسلم فتعرض لكافر أمنه مسلم.

الرابع: انتماء العتيق إلى ولاء غير مواليه.

الخامس: انتماء الإنسان إلى غير أبيه.

قال النووي: (تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه، أو انتماء العتيق إلى ولاء غير مواليه لما فيه من كفر النعمة وتضييع حقوق الإرث والولاء والعقل وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق)^(١)، وقال: (وَأَمَا قَوْلُهُ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — مِنْ تَوْلِي قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَقَدْ احْتَجَ بِهِ قَوْمٌ عَلَى جُوازِ التَّوْلِي بِإِذْنِ مَوَالِيهِ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ وَإِنْ أَذْنَوْا، كَمَا لَا يَحُوزُ الْإِنْتَسَابُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَإِنْ أَذْنَ أَبُوهُ فِيهِ، وَحَمَلُوا التَّقْيِيدَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْعَالَبِ؛ لِأَنَّ عَالَبَ مَا يَقُعُ هَذَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوَالِيِّ فَلَا يَكُونُ لَهُ مَفْهُومٌ يَعْمَلُ بِهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَرَبِّيْبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُم ﴾ [نساء آية : ٢٣ - ٢٤] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمَانِكُمْ تَخْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّا هُمْ ﴾ [آل عمران آية : ١٥١].

وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها بالغالب وليس لها مفهوم يعمل به^(٢)

١) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ٩ / ص ١٤٤ .

٢) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ١٠ / ص ١٤٩ .

السادس: من اختلى خلی المدینة المنورۃ. قال النووی: (اتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا يستنبتها الآدميون في العادة، وعلى تحريم قطع خلاها) ^(١).

السابع: من ورد لعنه في هذه الأحاديث من أهل لغير الله أي؛ من ذبح لغير الله قال النووی: (وأما الذبح لغير الله فالمراد به أن يذبح باسم غير الله تعالى كمن ذبح لصنم أو لصلیب أو لموسى أو لعيسى — صلی الله علیهم وسلّم — ، أو للکعبۃ ونحو ذلك، فكل هذا حرام ولا تحل هذه الذبیحة سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً نص عليه الشافعی ، واتفق عليه أصحابنا — أي الشافعیة — فإن قصد مع ذلك تعظیم المذبوح له غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفراً، فان كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتداً) ^(٢).

الحدث الثالث:

عن أبي هريرة — رضي الله عنه — قال: قال رسول الله — صلی الله علیه وسلّم — ((إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبى فبات غاضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تُصْبِح)).

١) المصدر نفسه: ج ٩/١٢٥.

٢) المصدر نفسه: ج ١٣/ص ١٤١.

أ— تحرير الحديث:

آخر جه البخاري في صحيحه ، كتاب بدء الخلق ، باب إذا قال أحدكم آمين وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غُفْرَ لِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَبْبِهِ:

ج ٣ / ص ١١٨٢ (٦٥)

ب— شرح الحديث:

في هذا الحديث لعنة الملائكة المرأة التي دعاها زوجها إلى فراشه فأبانت لغير عذر كمرض، أو عدم التمكن للفراش لوجود أحد، أو غير ذلك فهذا حرام. قال النووي: (هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشه لغير عذر شرعى وليس الحيض بعذر في الامتناع؛ لأنَّ له حقاً في الاستمتاع بها فوق الإزار ، ومعنى الحديث أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بطلوع الفجر والاستغناء عنها، أو بتوبتها ورجوعها إلى الفراش) ^(١).

الحديث الرابع:

عن عبد الله بن مسعود قال: ((لَعْنَ اللَّهِ الْوَاصِمَاتِ، وَالْمُوَثِّمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلْقُ اللَّهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ فَقَالَ: وَمَا لِي لَا لَعْنُ مِنْ لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ) — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وَمَنْ هُو

(١) المصدر نفسه : ج ١٠ / ص ٧، ٨.

في كتاب الله فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول قال:
 لئن كُنْتَ قَرَأْتِهِ لَقَدْ وَجَدْتِهِ أَمَا قَرَأْتِ
 ﴿وَمَا أَنْتُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
 فَانْهُوا﴾ الحشر: ٧ قال: بلى قال: فإنه قد ذكر عنده قال: فإني أرى أهلك يفعلونه
 قال: فاذهبي فانظري ، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً فقال: لو كانت
 كذلك ما جامعتنا.

أ— تخریج الحديث:

أخرج البخاري في صحيحه: كتاب التفسير، باب وما آتاكم الرسول فخذلوه،
 ج ٤ / ص ١٨٥٣ (٤٦٠٤)، وفي باب المثلجات للحسن، ج ٥ / ص ٢٢١٦
 (٥٥٨٧)، ج ٥ / ص ٢٢١٦ (٥٥٨٩) عن أبي هريرة — رضي الله عنه — عن
 النبي — صلى الله عليه وسلم — قال: ((لَعْنَ اللَّهِ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ،
 وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ)) ، وفي ج ٥ / ص ٢٢١٦ (٥٦١٧) عن عون بن أبي
 حبيفة عن أبيه وزاد فيه (وأكل الربا، وموكله ، ونفي عن ثمن الكلب، وكسب
 البغى، ولعن المصورين).، ومسلم في صحيحه: ج ٣ / ص ١٦٧٨ (٢١٢٥) عن
 عبد الله بن مسعود، وزاد (والنامفات) ، وفي باب لعن أكل الربا وموكله
 ج ٣ / ص ١٢١٩ (١٥٩٨) عن جابر — رضي الله عنه — قال: لعن رسول الله —
 صلى الله عليه وسلم — ((أَكَلَ الرِّبَا وَمَوْكِلَهُ ، وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ وَقَالَ: هُم
 سَوَاءٌ)) ، وعبد الرزاق في مصنفه: ج ٨ / ص ٣١٥ (١٥٣٥) عن بن مسعود —
 رضي الله عنه —، وزاد فيه ((ولا وي الصدقة والمعدي فيها ، والمرتد على

عقبه أعرابياً بعد هجرته ملعونون على لسان محمد - صلى الله عليه وسلم - يوم القيمة) ، قال الشيخ الألباني في حديث ابن مسعود عند عبد الرزاق: صحيح لغره^(١).

بـ- غريب الحديث:

قوله (الْوَاشِمَاتِ وَالْمُوَتَشِمَاتِ) الوشم: أن يغرس الجلد بإبرة ثم يُحشى بـكحل أو نيل فيزرق أثراً أو يخضر، والموتشمة التي يفعل بها ذلك^(٢).

قوله (النامصات، وَالْمُتَمَّصَاتِ) النامصة هي: التي تنتف الشعر من وجهها، والمتنمصة التي تأمر من يفعل بها ذلك^(٣).

قوله (الْمُتَفَلَّجَاتِ): هن الواتي يتتكلفن تفريج ما بين الثانين والرباعيات بصناعة، والفلج في الأسنان تباعد ما بين ذلك يقال رجل أفلج الأسنان وامرأة فل جاء الأسنان، ولا بد من ذكر الأسنان^(٤).

قوله (الْوَاصِلَةُ ، وَالْمُسْتَوْصِلَةُ) والْوَاصِلَةُ هي المرأة تصل شعرها بشعر آخر لتكثر به شعرها، أو تفعل ذلك بغيرها وتصله لها ، وَالْمُسْتَوْصِلَةُ التي تطلب من يفعل بها ذلك^(٥).

١) صحيح الترغيب والترهيب : ج ٢ / ص ١٧٧ .

٢) النهاية في غريب الحديث والأثر : ج ٥ / ص ١٨٨ .

٣) النهاية في غريب الأثر : ج ٥ / ص ١١٨ .

٤) كشف المشكل من حديث الصحاحين : ج ١ / ص ١٨٣ .

قوله (كَيْتَ وَكَيْتَ) يقال كان في الأمر كيت وكيت كذا وكذا، وهي كناية عن القصة والأحداث ولا تستعملان إلا مكررتين^(٢).

قوله (ما جامعتنا) جواب لو: أي ما صاحبتنا بل كنا نطلقها ونفارقها وفي رواية الإمام علي ما جامعتني وفي رواية الكشميهي ما جامعتها من الجماع كناية عن إيقاع الطلاق^(٣).

ج - شرح الحديث:

في هذه الأحاديث لُعْنْ خمسة عشر صنفًا من النساء والرجال؛ فمن النساء الأولى، والثانية: الْوَاثِسَاتِ وَالْمُؤَشِّسَاتِ قال النووي — رحمه الله تعالى — في الوشم —: (وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها باختيارها، والطالبة له، وقد يفعل بالبنت وهي طفلة فتأثم الفاعلة ، ولا تأثم البنت لعدم تكليفها حينئذ)^(٤). الثالثة والرابعة: من ورد لعنه في هذه الأحاديث من النساء النامصات، وَالْمُتَّمِّصَاتِ، والنمس حرام على الفاعلة والمفعول بها، إِلَّا إِذَا نبتت للمرأة لحية أو شوارب فليس بحرام قال النووي: (النمس حرام إِلَّا إِذَا نبتت للمرأة لحية ، أو شوارب فلا تحرم إِزالتها بل يستحب عندنا ، وقال بن حرير: لا يجوز حلق لحيتها

١) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: ج ١ / ص ١٩١.

٢) المعجم الوسيط: ج ٢ / ص ٨٠٦.

٣) عمدة القاري ، ج ١٩ / ص ٢٢٦.

٤) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ١٤ / ص ١٠٦ .

ولا عنفتها ولا شاربها ، ولا تغيير شيء من خلقتها بزيادة ولا نقص ، ومذهبنا ما قدمناه من استحباب إزالة اللحية والشارب والعنفة، وأن النهى إنما هو في الحواجب وما في أطراف الوجه^(١).

الخامسة: المُتَّفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيْرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ ، والفلج حرام لأنّه تغيير خلق الله وتزوير وتديليس إلا إذا كان لعلاج أو عيب في السن فليس بحرام قال النووي: (وتفعل ذلك العجوز ومن قاربتها في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان؛ لأن هذه الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للبنات الصغار فإذا عجزت المرأة كبرت سنها وتوحشت فتبردها لتصير لطيفة حسنة المنظر وتوهم كونها صغيرة ، ويقال له أيضاً الوشر ومنه لعن الواثرة والمستوشرة ، وهذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها لهذه الأحاديث ، ولأنه تغيير خلق الله تعالى ، ولأنه تزوير ولأنه تديليس ، وأما قوله: المتكلّجات للحسن فمعناه يفعلن ذلك طلباً للحسن ، وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن؛ أما لو احتجت إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس والله أعلم)^(٢).

السادسة والسابعة: من ورد لعنة في هذه الأحاديث **الواصلة** **والمستوصلة**، والوصل حرام على الواصلة والمستوصلة قال النووي: (وهذه

١) المصدر نفسه : ج ١٤ / ص ١٠٦ .

٢) المصدر نفسه : ج ١٤ / ص ١٠٦ ج ١٤ / ص ١٠٧ .

الأحاديث صريحة في تحريم الوصل ولعن الوائلة والمستوصلة مطلقاً وهذا هو الظاهر المختار^(١).

وقال الخطابي^(٢): (إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء لما فيها من الغش والخداع ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استحارة غيرها من أنواع الغش، ولما فيها من تغيير الخلقة وإلى ذلك الإشارة في حديث بن مسعود بقوله المغيرات خلق الله والله أعلم)^(٣)

هذا فيما يختص بالنساء فقط، وأماماً ما يتناول الرجال والنساء فهو: الثامن، والتاسع والعشر، والحادي عشر: من ورد لعنه في هذه الأحاديث آكل الربا، ومؤكله، وكابته، وشاهديه ، أربعتهم سواء في الإثم ، وآكل الربا: أي آخذه وإن لم يأكل ، وإنما خص بالأكل لأنه أعظم أنواع الانتفاع كما قال تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا "، ومؤكله أي: معطيه لمن يأخذه، وإن لم يأكل منه نظراً إلى أن الأكل هو الأغلب أو الأعظم^(٤). قال النووي:

١) المصدر نفسه: ج ١٤ / ص ١٠٣ .

٢) هو : محمد بنفتح الحاء وسكن الميم ، وقيل اسمه أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان البستي المعروف بالخطابي ، توفي بيست في ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، ينظر: طبقات الشافعية: ج ١ / ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

٣) ابن حجر ، فتح الباري: ج ١٠ / ص ٣٨٠ .

٤) تحفة الأحوذى : ج ٤ / ص ٣٣٣ .

(هذا تصريح بتحريم كتابة المبادع بين المترابين والشهادة عليهم ، وفيه تحريم الإعانة على الباطل والله أعلم) ^(١)

الثاني عشر: من ورد لعنه في هذه الأحاديث المصورين ولكن ما هو التصوير المحرم؟ أتفق العلماء على تحريم الصور المحسنة ، واختلفوا في الصور التي ليست بجسم ، قال الشيخ ابن عثيمين ^(٢): (واعلم أن الصورة تنقسم إلى قسمين: صور محسنة، بأن يصنع الإنسان تمثلاً على صورة إنسان أو حيوان، فهذا محرم، سواء أراده لغرض محرم أو لغرض مباح، مجرد هذا التصوير محرم، بل هو من كبائر الذنوب، لأن النبي — صلى الله عليه وسلم — لعن المصورين وبين أن أشد الناس عذاباً يوم القيمة الذين يشاهدون بخلق الله).

والقسم الثاني: الملون، يعني ليس له جسم بل هو بالتلويين، وهذا قد اختلف العلماء فيه فمنهم من أجاز وقال: لا بأس به إلا إذا قصد به غرضاً محراً مثل أن

١) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ١١ / ص ٢٦ .

٢) هو: محمد بن صالح بن عثيمين أبو عبدالله التميمي، المشهور بـ: <ابن عثيمين> . ولد رحمه الله بمدينة عنزة عام ١٣٤٧ هـ .

نشأ - رحمه الله - في أسرة عرفت بالدين والاستقامة وحبها للعلم ..، حفظ القرآن وهو صغير، ثم أخذ يطلب العلم على المشايخ وفي مقدمتهم العلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، حتى إنه ولي إماماة الحامع الكبير والتدريس فيه بعد وفاة الشيخ السعدي ، كما تلمند على الشيخ عبد العزيز بن باز، وكثير من المشايخ، وتوفي سنة : ١٤٢١ هـ . - أرشيف ملتقى أهل الحديث - ٣ - ٩٢ / ٤٩٥ .

يقصد به التعظيم - تعظيم المصور - فإنه يخشى إذا طال بالناس زمان أن يعبدوه كما جرى لقوم نوح فيما يذكر أنهم صوروا صورة لرجال صالحين ثم عبدوها لما طال الزمن، وقال بعض العلماء: إنه لا بأس به إذا كان ملوناً واستدلوا بحديث زيد بن خالد وفيه: (إلا رقماً في ثوب) ^(١) قالوا: هذا يدل على أن هذا مستثنى فيدل على أن المحرم ما له روح فقط، ولكن الراجح الذي عليه جمهور العلماء أنه لا فرق بين المحسن وبين الملون الذي يكون بالرقم كله محرم؛ لأن الذي يرقم باليد صورة يحاول أن يكون مبدعاً مشابهاً لخلق الله عز وجل فيدخل في العموم، وأما الصور التي تلتقط التقاطاً بالآلة المعروفة، آلة التصوير الفوتوغرافية، فهذه من المعلوم أنها لم تكن معروفة في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم -، والمعروف في عهده إنما هو التصوير باليد الذي يضاهي به الإنسان خلق الله عز وجل أمّا هذه الآلة غير معروفة، وليس الإنسان يصورها بيده ويخطط لها، يخبط طوجه مثلاً، والعينين، والأنف، والشفتين، وما أشبه ذلك لكنه هو يلقي ضوء معيناً تقدمت به معرفة الناس فتنطبع هذه الصورة في ورقة، وهو لم يحدث شيئاً في الصورة لم يصورها إطلاقاً وإنما التقطت هذه الصورة بواسطة الضوء فهذا لا شك أنه فيما نرى أنه لم يصور، غاية ما هنالك أن الصورة طبعت بالورقة، فكان الذي بالورقة هو خلق الله عز وجل يعني هذه الصورة هي الصورة التي خلقها الله،

١) صحيح البخاري : كتاب اللباس ، باب من كرَّة القُعُودَ على الصور : ج/٥ ص/٢٢٢٢ (٥٦١٣) .

ولكن يبقى النظر لماذا صور الإنسان هذه الصور الفوتوغرافية ؟ إذا كان لغرض محظياً فهو حرام من باب تحريم الوسائل، كما لو اشتري الإنسان سلاحاً في فتنة أو يضاً لقمار أو ما أشبه ذلك، يعني أن هذا مباح ولكن لغرض محظى فلا يجوز من باب تحريم الوسائل، أما إذا كان الغرض مباحاً تصوير لاستخراج رخصة السيارة أو البطاقة الشخصية وما أشبه ذلك فهذا لا بأس به، هذا هو الذي نراه في هذه المسألة^(١).

الثالث عشر: من ورد لعنه في هذه الأحاديث لآوي الصدقة بكسر الواو؛ أي: المماطل بدفع الزكاة بعد التمكّن وحضور المستحق، أو الذي لا يدفعها إلا بـإكراه يقال لـأوى مدینه مطله ورجل لـأوى عسر يتلوى على خصمـه^(٢)؛ فمن ترك الزكاة جحوداً لـأوجوبـها يـبين له حـكمـها، فإن أصر كـفرـ ولا يصلـى عـلـيـهـ ولا يـدـفـنـ في مقابر المسلمين؛ أمـاـ إنـ كانـ تـرـكـهاـ بـخـلـاـ وـهـوـ يـؤـمـنـ بـأـوـجـوبـهاـ فـهـوـ عـاصـيـةـ كبيرةـ وـفـاسـقـ بـذـلـكـ،ـ وـلـكـنـ لـاـ يـكـفـرـ يـغـسـلـ وـيـصـلـى عـلـيـهـ إـذـاـ مـاتـ عـلـىـ الـحـالـ وـأـمـرـهـ إـلـىـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ^(٣).

١) شرح رياض الصالحين : ج ١ / ص ١٧٨٩.

٢) فيض القدير : ج ١ / ص ٥٤.

٣) ينظر: فتاوى الإسلام سؤال وجواب ، بإشراف : الشيخ محمد صالح المنجد؛ ج ١ / ص ١١٠٨.

الرابع عشر: من ورد لعنه في هذه الأحاديث المُعتدِي في الصَّدقة، وهو أنْ يُعطِيهَا غَيْرَ مُسْتَحِقّهَا ، وقيل: أراد أنَّ السَّاعِي إِذَا أَخْذَ خِيَارَ الْمَالِ رِبَماً مَنَعَهُ فِي السَّنَةِ الْأُخْرَى فِي كُونِ السَّاعِي سَبَبَ ذَلِكَ فَهُمَا فِي الإِثْمِ سَوَاءٌ^(١).

قال الإمام البغوي^(٢): (إِنَّ عَلَى الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ مِنَ الْإِثْمِ مَا عَلَى الْمَانِعِ، وَلَا يَجْلِلُ لِرَبِّ الْمَالِ كُتْمَانَ الْمَالِ وَإِنْ اعْتَدَى عَلَيْهِ السَّاعِي)^(٣).

الخامس عشر: من ورد لعنه في هذه الأحاديث المرتد حال كونه أعرابياً، يعني والعائد إلى الbadia ليقيم مع الأعراب بعد مهاجرته مسلماً، وكان من رجع بعد هجرته بلا عذر يعد كالمرتد لوجوب الإقامة مع النبي - صلى الله عليه وسلم - لنصرته^(٤).

١) النهاية في غريب الأثر : ج ٣ / ص ٤٢١.

٢) هو : الحسين بن مسعود بن محمد العلامة أبو محمد البغوي الفقيه الشافعى ، يُعرف بابن الفراء ، ويلقب بمحبى السنة وركن الدين ، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه ، وكانت وفاته في شهر شوال سنة سنت عشرة وخمسين ، وقد حاوز الشهانى ، ينظر : طبقات المفسرين للداودى: ج ١/ ص ١٥٨، ١٦٠.

٣) هو : الحسين بن مسعود بن محمد العلامة أبو محمد البغوي الفقيه الشافعى ، يُعرف بابن الفراء ، ويلقب بمحبى السنة وركن الدين ، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه ، وكانت وفاته في شهر شوال سنة سنت عشرة وخمسين ، وقد حاوز الشهانى ، ينظر : طبقات المفسرين للداودى: ج ١/ ص ١٥٨، ١٦٠ .

٤) ينظر : التيسير بشرح الجامع الصغير: ج ١ / ص ١٨ .

الحديث الخامس:

عن سعيد بن جبير قال كنت عند ابن عمر — رضي الله عنه — فمرروا بفتية أو بنفر نصبوا دجاجة يرمونها، فلما رأوا ابن عمر تقرّروا عنها وقال ابن عمر: من فعل هذا إن النبي — صلى الله عليه وسلم — لعن من فعل هذا تابه سليمان عن شعبة حدثنا المنهال عن سعيد عن ابن عمر لعن النبي — صلى الله عليه وسلم — ((من مثل بالحيوان)).

أ— تحرير الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة: ج ٥/ ص ٥١٠٠ (٢١٩٦)، ومسلم في صحيحه: ج ٣/ ص ١٥٥٠ (١٩٥٨) عن ابن عمر بلفظ ((إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لعن من أخذ شيئاً فيه الروح غرضاً)).

ب— غريب الحديث:

قوله (مثل) المثلة بالحيوان هي قطع أطرافه وتشويهه^(١).

قوله (غراضاً) الغرض هو الهدف الذي يرمى إليه وفهم غرضه أي قصده^(٢).

(١) أنظر: النهاية في غريب الأثر : ج ٤/ ص ٢٩٤ .

(٢) مختار الصحاح: ج ١ / ص ٤٨٨ .

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من مثل بالحيوان واتخذه غرضاً؛ فمن مثل بالحيوان أو اتخذه غرضاً فقد أقدم على معصية ربه عز وجلّ قال الطبرى: (في نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن صبر البهائم الإبانة عن تحريم قتل ما كان حلالاً أكله من الحيوان إذا كان إلى تذكيره سبباً، وذلك أن رامي الدجاجة بالنبل ومتخذها غرضاً قد تخطيء رميته موضع الذكاة فيقتلها، فيحرم أكلها، وقاتلها كذلك غير ذاجه ولا ناحره، وذلك حرام عند جميع الأمة، ومتخذه غرضاً مُقدِّم على معصية ربه من وجوه منها: تعذيبه ما قد نهى عن تعذيبه، وتشليه ما قد نهى عن التمثيل به، وإماتته بما قد يحظر عليه إصابته به، وإفساده من ماله ما كان له إلى إصلاحه والانتفاع به سبيل بالتدكية، وذلك من تضييع المال المنهى عنه)^(١).

الحديث السادس:

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال ((لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ)).

(١) شرح صحيح البخاري - لابن بطال : ج ٥ / ص ٤٢٨.

أ - تخریج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب اللباس ، باب المتشبهين بالنساء والمت شبهاً بالرجال: ج ٥ / ص ٢٢٠ (٥٥٤٦) ، وفي (٥٥٤٧) عن ابن عباس قال: ((لَعْنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — الْمُخَنَّثُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ)) قال: فَأَخْرَجَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — فُلَانًا وَأَخْرَجَ عُمَرَ فُلَانًا.

ب - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال وهذا التشبيه حرام قال بدر الدين العيني: (تشبه الرجال النساء في اللباس والزينة التي تختص النساء مثل لبس المقامع والقلائد، والمحانق والأسرة، والخلالن والقرط ونحو ذلك مما ليس للرجال لبسه، وتشبه النساء بالرجال مثل لبس النعال الرفاق والمشي بها في محافل الرجال ولبس الأردية والطياتسة والعمائم، ونحو ذلك مما ليس لهن استعماله، وكذلك لا يحل للرجال التشبه بهن في الأفعال التي هي مخصوصة بهن كالإنحناث في الأجسام والتأنيث في الكلام والمشي، وأما من كان ذلك في أصل خلقته فإنه يؤمر بتكلف

تركه والإدمان على ذلك بالتدرج، فإن لم يفعل وتمادى دخله الدم ولا سيما إذا بدا منه ما يدل على الرضا^(١).

ولعن الرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، والمخنث من الرجال بفتح التون وكسرها لغتان الأولى أوضح، هو الذي يشبه النساء في أخلاقه وكلامه وحركاته؛ فيلين في قوله ويتكسر في مشيته ويشين فيها وقد يكون هذا خلقة لا صنع له فيه، وقد يتتكلف ذلك ويتصنعه، فال الأول لا ذم عليه ولا إثم ولا عقوبة لأنه معذور لا صنع له في ذلك ، والثاني مذموم جاءت الأحاديث الصحيحة بلعنه وهو داخل في الحديث الآخر لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين بالنساء من الرجال^(٢)، قال المناوي: (وإذا كان المتشبه من الرجال بالنساء ملعوناً فما بالك فيمن تشبه منهم بهن في الفعل به فهو ملعون من جهة تخته في نحو كلامه وحركاته ومن جهة الفاحشة العظمى)^(٣)، ولعن رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — المترجلات من النساء؛ أي: المتشبهات بالرجال قال أبو السعادات الجزرى: (وفيه

١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ج ٢٢ / ص ٤١ .

٢) طرح التشريب في شرح التقريب : ج ٨ / ص ١٠٧ .

٣) فيض القدير: ج ٥ / ص ٢٧٢ .

أنه لعن المترجلات من النساء يعني اللاطى يتسبهن بالرجال في زيهم وهياهم ، فأماماً في العلم والرأي محمود^(١).

الحديث السابع:

عن أبي هُرَيْرَةَ — رضي الله عنه — عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال: ((لَعْنَ اللَّهِ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ)) قال الأعمش: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَيْضُ الْحَدِيدِ وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْهَا مَا يَسْوِي دَرَاهِمَ.

أ— تخریج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب لعن السارق إذا لم يسمّ، ج ٦ / ص ٢٤٨٩ (٦٤٠١).

ب شرح الحديث:

في هذا الحديث ورد لعن السارق للبيضة والحبيل وقد اختلف العلماء في المراد بالبيضة والحبيل؛ فمنهم من قال أنها بيضة الدجاجة والحبيل العادي؛ فيبدأ السارق بسرقة هذه الأشياء البسيطة ثم يتدرج في سرق ما يبلغ النصاب فتقطع يده، ومن العلماء من حمل البيضة بيضة الحديد وهي ما تسمى بالخوذة التي يعملها المحارب على رأسه، والمراد بالحبيل حبل السفينة وثمنهما يبلغ نصاب السرقة. قال

(١) النهاية في غريب الأثر: ج ٢ / ص ٢٠٣.

السيوطى^(١): (أى يجره من سرقة القليل إلى سرقة الكثير عادة فيؤدي إلى قطعه، ومنهم من أوله على بيضة الحديد وحبل السفينة^(٢)).

الحادي عشر

عن أبي هُرَيْرَةَ — رضي الله عنه — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
قال: ((اتَّقُوا الْعَائِنِينَ قَالُوا: وَمَا الْعَائِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّ فِي
طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ)).

أ - تخرج الحديث:

آخر جه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب النهي عن التخلّي في الطرق والظلال ج ١ / ص ٢٢٦ (٢٦٩)، وأبو داود في سننه: باب الموارض التي نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن البول فيها: ج ١ / ص ٧ (٢٥) وفي (٢٦) عن معاذ ابن جبل - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((اتقوا الملاعنة الثالث البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل)). قال

١) هو:الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد بن ساق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب ابن محمد بن الشيخ همام الدين الخضيري السيوطي الشافعى المسند المحقق المدقق صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، ولد بعد مغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع

٢) الدياج على مسلم : ج ٤ / ص ٢٩٢

الشيخ الألباني عن حديث معاذ: حسن لغيرة^(١)، وابن حبان في صحيحه: ج ٤ / ص ٢٦٢ (١٤١٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه — أَنَّ النَّبِيَّ — صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — قَالَ: ((اتَّقُوا الْعَائِنَ فَالْعَائِنُ قَالُوا وَمَا الْعَائِنُ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّ فِي طُرُقِ النَّاسِ وَأَفْنِيَتِهِمْ)). ، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

ب - غريب الحديث:

قوله (الموارد) أي: الجاري والطرق إلى الماء واحدها مورد^(٢)

قوله (أفنيتهم) الفناء هو: ما امتد من جوانب الدار والجمع أفنية^(٣)

ج - شرح الحديث:

وردي هذه الأحاديث لعن من يتبرز أو يبول في الأماكن الآتية: مستظل الناس، وفي طرقيهم، وفي الموارد، أو جا نبي الأنهر، وفي أفنية الناس. قال الخطابي وغيره من العلماء: (المراد بالظل هنا مستظل الناس الذي اتخذوه مقيلاً ومناخاً يتزلونه ويقعدون فيه، وليس كل ظل بحرم القعود تحته؛ فقد قعد النبي — صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — تحت حائش التخل لحاجته وله ظل بلا شك). ، وأما قوله — صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — الذي يتخل في طريق الناس؛ فمعناه يتغوط في موضع يبر به

(١) صحيح الترغيب والترهيب: ج ١ / ص ٣٥ (١٤٦).

(٢) النهاية في غريب الأثر: ج ٥ / ص ١٧٢.

(٣) مختار الصحاح: ج ١ / ص ٢١٥.

الناس ونفى عنه في الظل والطريق لما فيه من إيذاء المسلمين بتنحيس من يمر به ونتنه واستقداره انتهى ، والمراد بالطريق الطريق المسلوك لا المهجور الذي لا يسلك إلا نادراً^(١).

الحديث التاسع:

عن أبي الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنِ وَائِلَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلَيْيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — يُسِرُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ: فَعَضِيبٌ وَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — يُسِرُّ إِلَيْ شَيْئًا يَكْتُمُهُ النَّاسُ غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ حَدَثَنِي بِكَلِمَاتٍ أَرْبَعٍ قَالَ: فَقَالَ مَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَ: قَالَ: ((لَعْنَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَ وَالدَّهُ، وَلَعْنَ اللَّهِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعْنَ اللَّهِ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعْنَ اللَّهِ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ)).

أ— تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، ج/٣ ص/١٥٦٧ (١٩٧٨)، (١٩٧٨) بلفظ (ولعن الله من سرق منار الأرض)، وأحمد بن حنبل في مسنده: ج/١ ص/٢١٧ (١٨٧٥) عن ابن عباس قال: النبي — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أَبَاهُ، مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أُمَّهُ، مَلْعُونٌ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، مَلْعُونٌ مَنْ غَيَّرَ ثُخُومَ الْأَرْضِ، مَلْعُونٌ مَنْ كَمَهَ

(١) شرح سنن ابن ماجه : ج/١ ص/٢٨.

أعمى عن طريق، ملعون من وقع على بهيمة، ملعون من عمل بعمل قوم لوط). قال الشيخ الألباني: صحيح، وفي: ج ١ ص ٣١٧ (٢٩١) عن ابن عباس أيضاً وزاد فيه: ((لعن الله من عق والديه)) وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده جيد.

ب - غريب الحديث:

قوله (منار الأرض) المنار العلم والحد بين الأرضين^(١).

قوله (التخوم) هي الحدود والمعالم، المعنى في ذلك يقع في موضعين الأول: منها أن يكون ذلك في تغيير حدود الحرم التي حدتها إبراهيم عليه السلام خليل الرحمن، والمعنى الآخر أن يدخل الرجل في ملك غيره من الأرض فيحوزه ظلماً وعدواناً^(٢).

قوله (من كمة أعمى) أي: عمى عليه الطريق ولم يوقفه عليه، والكمة العمى^(٣).

ج - شرح الحديث:

في هذه الأحاديث ورد لعن ثمانية أصناف الأول: لعن الله من لعن والده أي: صريحاً، أو تسبباً بأن لعن والد أحد فيسب والده^(٤)، وهو من الكبار لحديث

(١) غريب الحديث: ج ٢ / ص ٤٤٠ .

(٢) غريب الحديث لابن سلام : ج ٣ / ص ١١١ .

(٣) غريب الحديث للحربي : ج ٢ / ص ٤٨٣ .

عبد الله بن عمرو بن العاص — رضي الله عنهم — أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مِنَ الْكُبَائِرِ شَتَّمُ الرَّجُلِ وَالِدَّيْهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَهَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالِدَّيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَشْتِمُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسْبُ أَبَاهُ وَيَسْبُ أُمَّهُ فَيَسْبُ أُمَّهُ) ^(٢). قَالَ الْمَنَاوِيُّ: (إِنَّا اسْتَحْقَقْ سَابِقَ أَبْوَيْهِ اللَّعْنَ لِمُقَابِلَتِهِ نِعْمَةَ الْأَبْوَيْنَ بِالْكُفَّارَ، وَانتَهَاءَهُ إِلَى غَایَةِ الْعَقُوقِ وَالْعَصِيَّانِ كَيْفَ وَقَدْ قَرَنَ اللَّهَ بِرَبِّهِمَا بِعِبَادَتِهِ وَإِنْ كَانَا كَافِرِينَ؟) ^(٣)

الثَّانِي: مِنْ غَيْرِ مَنَارِ الْأَرْضِ قَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ ^(٤): (أَمَّا مَنَارُ الْأَرْضِ فَهُوَ أَعْلَمُهَا الَّتِي تَضُرُّ عَلَى الْخَدُودِ لِيُتَمِيزَ بَهَا الْأَمْلَاكُ بَيْنَ الْحَارِينَ؛ فَإِذَا غَيَّرَتْ اخْتَلَطَتِ الْأَمْلَاكُ؛ وَإِنَّمَا يَقْصُدُ مُغَيْرُهَا أَنْ يَدْخُلَ فِي أَرْضِ جَارِهِ) ^(٥) وَكَذَلِكَ سَارِقُ أَعْلَامِ الْأَرْضِ هُوَ نَفْسُهُ مُغَيْرُ مَنَارِ الْأَرْضِ فَيَدْخُلُ فِي اللَّعْنِ.

١) مِرْقَاتُ الْمَفَاتِيحِ شَرْحُ مَشْكَاهِ الْمَصَابِيحِ : ج٨/ص١٠.

٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ : ج١/ص٩٢(٩٠).

٣) فَيْضُ الْقَدِيرِ : ج٦/ص٤.

٤) هُوَ: أَبُو الْفَرجِ بْنُ الْجُوزِيِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَادِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَسْمِ ابْنِ النَّضْرِ بْنِ الْقَسْمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَسْمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَرْشَيُّ التَّمِيميُّ الْبَكْرِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْخَنْبَلِيُّ، الْوَاعِظُ الْمُتَفَنِّنُ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ فِي أَنْوَاعِ الْعِلْمِ مِنَ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقَهِ وَالزَّهْدِ وَالْوَعْظِ وَالْأَخْبَارِ وَالتَّارِيخِ وَالْطَّبِّ، وَغَيْرُ ذَلِكَ وَلَدَ سَنَةً عَشَرَ وَخَمْسَائِهِ أَوْ قَبْلَهَا ، وَمَاتَ سَنَةَ سِبْعَ وَتَسْعِينَ وَخَمْسَائِهِ، يَنْظَرُ: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج٤/ص٣٢٩.

٥) كَشْفُ الْمَشْكُلِ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحِينِ : ج١/ص١٤٢.

الثالث: من ضل الأعمى عن الطريق ، أو مقصوده.

الرابع: من جامع بهيمة.

الخامس: من عمل قوم لوط.

قال السيوطي: (ملعون من كمه أعمى عن طريق بتشديد كمه أي أضله عنه، أو دله على غير مقصده ، ملعون من وقع على بهيمة أي جامعها، ملعون من عمل بعمل قوم لوط من إثيان الذكور شهوة من دون النساء ، وأخذ من اقتصاره على اللعنة ولم يذكر القتل إنما لا يقتلان وعليه الجمهور)^(١)، وقال الترمذى^(٢): (اختلف أهل العلم في حد اللوطى فرأى بعضهم أن عليه الرجم أحصن أو لم يحسن، وهذا قول مالك والشافعى وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من فقهاء التابعين منهم الحسن البصري وإبراهيم النخعى وعطاء بن أبي رباح وغيرهم قالوا: حد اللوطى حد الزانى ، وهو قول الثورى وأهل الكوفة)^(٣)

١) التيسير بشرح الجامع الصغير : ج ٢ / ص ٣٧٨ .

٢) هو : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى أبو عيسى ، صاحب الجامع أحد الأئمة ، من الطبقة الثانية عشرة ، مات سنة تسع وسبعين ومتنان ، — ينظر : تقريب التهذيب ج ١ / ص ٥٠٠ .

٣) سنن الترمذى : ج ٤ / ص ٥٧ (١٤٥٦) .

السادس: العاق لوالديه وهو من الكبار، وقد عرف الشيخ تقى الدين السبكي^(١) العقوق بقوله: (إن ضابط العقوق إيذاؤهما بأى نوع كان من أنواع الأذى قل أو كثراً عنها أو لم ينهيا ، أو يخالفهما فيما يأمران أو ينهيان بشرط انتفاء المعصية في الكل)^(٢).

السابع، والثامن، من ذبح لغير الله ومن آوى محدثاً ، وقد تقدم الكلام عليهما في الحديث الثاني.

الحديث العاشر:

عن جابرٍ — رضي الله عنه — أَنَّ النَّبِيَّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — مَرَّ عَلَيْهِ حِمَارٌ قَدْ وُسِّمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: ((لَعْنَ اللَّهِ الَّذِي وَسَمَّهُ)).

أ— تخریج الحديث

أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه: ج ٣ / ص ١٦٧٣ (٢١١٧).

(١) هو: الإمام تقى الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن ثما بن يوسف بن موسى بن ثما بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسحور بن سوار بن سليم السبكي الشافعى، المفسر الحافظ الأصولي اللغوي التحوى المقرئ البيانى الحدبى الخلافي النظار البارع شيخ الإسلام أحد المحتددين قال السيوطي: ولد مستهل صفر سنة ثلاثة وثلاثين وستمائة، ومات سنة ست وخمسين وسبعمائة، ينظر: شذرات الذهب ج ٦ / ص ١٨٠.

(٢) عمدة القاري ، ج ٢٢ / ص ٨٦.

ب - غريب الحديث:

قوله (وُسِمَ) الوَسْمُ أثْرُ الْكَيْ يَكُونُ فِي الْأَعْضَاءِ^(١)

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من وسم الحمار في وجهه، وهو يشمل كل البهائم، وهو حرام لأنّه شين وتغيير خلق الله، أمّا الوسم في غير الوجه جائز للعلامة والمنفعة قال بدر الدين العيني: (وإنما كرهوه لشرف الوجه وحصول الشين فيه وتغيير خلق الله، وأمّا الوسم في غير الوجه للعلامة والمنفعة بذلك فلا بأس إذا كان يسيرًا غير شائن ألا ترى أنه يجوز في الضحايا وغيرها ؟ والدليل على أنه لا يجوز الشائن من ذلك أنه - صلى الله عليه وسلم - حكم على أن من شان عبده أو مثل به باستئصال أنف أو أذن أو جارحة عتقه عليه، وأن يعتقد إن جرمه أو يشق أذنه ، وقد وسم الشارع إبل الأضحية)^(٢).

١) تاج العروس من جواهر القاموس: ج ٣٤ / ص ٤٤ .

٢) عمدة القاري : ج ٢١ / ص ١٣٩ .

الحادي عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ — رضي الله عنه — قال: قال: أبو القَاسِمِ — صلى الله عليه وسلم — ((من أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَدْعَهُ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ)).

أ— تخریج الحديث:

أخرج مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم، ج٤ / ص ٢٠٢٠ (٢٦١٦).

ب— شرح الحديث:

في هذا الحديث ورد لعن الملائكة لمن أشار إلى أخيه في الإسلام أو أخيه لأمه وأبيه بسلاح، سواء كان جاداً أو هازلاً قال المناوي: (من أشار إلى أخيه أي: في الإسلام والذي في حكمه بحديدة يعني بسلاح كسكين وخنجر وسيف ورمي ونحو ذلك من كل آلة للجرح؛ فإن الملائكة تلعنه أي تدعوه عليه بالطرد والبعد عن الجنة أول الأمر، وعن الرحمة الكاملة السابقة؛ لأنها تروع للمسلم وتخويفه وهو حرام)^(١)، وقال بن العربي^(٢): (إذا استحق الذي يشير بالحديدة اللعن فكيف الذي

١) فيض القدير : ج٦ / ص ٦٣.

٢) هو: أبو بكر ابن العربي الفقيه محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد الإمام أبو بكر ابن العربي المعافري الأندلسي الشيشلي الحافظ، أحد الأعلام، ولد سنة ثمان وستين وأربعين، وتوفي بمدينة فاس سنة ثلث وأربعين وخمسمائة، ينظر : الوافي بالوفيات : ج٣ / ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

يصيب بها؟، وإنما يستحق اللعن إذا كانت إشارته تهديداً سواء كان حاداً أم لاعباً كما تقدم وإنما أوحد اللاعب لما أدخله على أخيه من الروع ولا يخفى إن إثم الم Hazel دون إثم الجاد^(١)

الحديث الثاني عشر:

عن علي - رضي الله عنه — قال إسماعيل وأراه قد رفعه إلى النبي — صلى الله عليه وسلم أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال: ((لَعْنَ اللَّهِ الْمُحَلَّلُ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ))

أ — تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سنته ، كتاب النكاح ، باب في التحليل

ج/٢(٢٢٧) / ص(٢٠٧٦) وقال الشيخ الألباني: صحيح^(٢)

ب — غريب الحديث:

قوله (المُحَلَّل) هو من تزوج المرأة المطلقة ثلاثة بقصد الطلاق، أو شروطه لتحول هي لزوجها الأول^(٣).

قوله (المُحَلَّل له) المراد به الزوج الأول^(٤).

١) فتح الباري : ج/١٣ / ص/٢٥ .

٢) صحيح أبي داود : ج ١ ص ٦٣٣ .

٣) ينظر: تحفة الأحوذى : ج/٤ / ص/٢٢١ .

٤) ينظر: المصدر نفسه : ج/٤ / ص/٢٢١ .

ب - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - المُحَلَّ وَالْمُحَلَّ لـ، قال الشوكاني:^(١) (واللعنة على الذنب يدل على أنه ذنب كبير شديد ولا تحل لزوجها الأول بهذا التحليل؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿عَنِ تَنِكَّحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ البقرة: ٢٣٠، المراد النكاح الشرعي وهذا ليس بنكاح شرعي؛ بل نكاح ملعون فاعله والمفعول لأجله)^(٢).

الحديث الثالث عشر:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((مَلُوْنٌ مَنْ أَتَى امْرَأَهُ فِي دُبْرِهَا))

أ - تخريج الحديث:

آخرجه أبو داود في سنته، كتاب النكاح، باب في جامع النكاح، ج ٢ / ص ٢٤٩ (٢١٦٢)، وقال الشيخ الألباني: حسن^(٣).

- ١) هو: محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بمصرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن) سنة (١١٧٣ هـ - ١٧٦٠ م)، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ ومات حاكماً بها. سنة (١٢٥٠ هـ - ١٨٣٤ م)، وكان يرى تحريم التقليد، له ١٤ مؤلفاً، ينظر: الأعلام للزرکلي - (٢٩٨ / ٦).
- ٢) السيل الجرار المتذوق على حدائق الأزهار: ج ١ / ص ٤٢٢.
- ٣) صحيح سنن أبي داود: ج ٢ / ص ٢١٥.

ب - شرح الحديث:

قال النووي: (اتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحرير وطء المرأة في دبرها حائضاً كانت أو ظاهراً لأحاديث كثيرة مشهورة كحديث ملعون من أتى امرأة في دبرها قال أصحابنا - أي الشافعية -: لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الآدميين ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال والله أعلم^(١)، ولم يحل تعالى إلا قبل كما دلّ له قوله: ﴿يَسَأُكُمْ حَرثٌ لَكُمْ فَأَنُوا حَرثُكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ﴾ البقرة: ٢٢٣؛ فأباح موضع الحrust، وهو لقبل، وحرم موضع الفrust وهو الدبر.

ال الحديث الرابع عشر:

عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال: لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((الرّاشي والمُرْتَشِي)).

أ - تخریج الحديث:

أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الأقضية، باب في كراهية الرشوة ج ٣ / ص ٣٥٨٠ (٣٥٨٠) قال الشيخ الألباني: صحيح.

ب - غريب الحديث:

قوله (الرّاشي) الذي يعطي من يعينه على الباطل. قوله (المُرْتَشِي) الآخذ^(٢).

١) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ١٠ / ص ٦ .

٢) غريب الحديث لابن الجوزي: ج ١ / ص ٣٩٥ .

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث ورد لعن الراشي والمرتشي. قال ابن حزم الظاهري^(١): (مسئلة ولا تحل الرشوة؛ وهي ما أعطاه المرء ليحكم له بباطل أو لایة أو ليظلم له إنسان فهذا يأثم المعطي والأخذ، فأما من منع من حقه فأعطي ليدفع عن نفسه الظلم فذلك مباح للمعطي، وأما الأخذ فائم، وفي كلام الوجهين فالمال المعطي باق على ملك صاحبه الذي أعطاه كما كان كالعصب ولا فرق^(٢)).

الحديث الخامس عشر:

عن طاووس قال: من قُتِلَ وقال ابن عبيده قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((من قُتِلَ في عمياً فيرمي يكُون بينهم بحجارة أو بالسياط، أو ضرب بعصاً فهو خطأ، وعقله عقل الخطأ ، ومن قُتِلَ عمداً فهو قود، ومن حال دونه فعله لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل)).

١) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي الإمام الحافظ العلامة أبو محمد الفارسي الأصل الأندلسي القرطي ، أبوه وجده خلف أول من دخل الأندلس ، ولد أبو محمد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة ست وخمسين وأربعين ، ينظر: الوافي بالوفيات : ج ٢٠ / ص ٩٣ .

٢) المخل: ج ٩ / ص ١٥٧ .

أ— تحرير الحديث:

أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الديات، باب من قُتِلَ في عمياء بين قَوْمٍ، ج ٤/ ص ١٨٣ (٤٥٣٩)، قال الشيخ الألباني: صحيح بما بعده.

ب— غريب الحديث:

قوله (عمياء) هو فعلٌ من العمى كرمياً من الرّمي وخاصّي من التّخصيص وهي مصادِرُ أَيِّ: لم يُدْرِّ من قَتَلَهُ وَمَنْ قَتَلَ كَذَلِكَ؛ فحُكْمُهُ حُكْمُ قَتِيلٍ الْخَطَاءِ تَجَبُ فِيهِ الدِّيَةُ وَالْأَعْمَاءُ الْجَهَالُ جَمْعُ أَعْمَاءٍ كَذَا فِي النُّسْخَةِ^(١).
وقوله (قود) القود القصاص، وقتل القاتل بدل القتيل^(٢).

ج— شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن من امتنع من تسليم القاتل إلى أولياء المقتول للقصاص به؛ لأنَّه عطل حدًا من حدود الله وهو القصاص. قال ابن عبد الهادي:^(٣) (في شرح هذا الحديث: العميا بكسر عين فتشديد ميم مقصور ومثله الرمي وزناً أي في

(١) تاج العروس: ج ٣٩/ ص ١٠٩ .

(٢) النهاية في غريب الأثر: ج ٤/ ص ١١٩ .

(٣) هو: العلامة الحافظ الناقد ذو الفتوح عمدة الحدثين متقدن الحررين شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ عماد الدين أبي العباس حمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي الصالحي الخنبلـي، ولد في شهر رجب سنة أربعين وقيل سنة خمس وقيل سنة ست وسبعين، توفي رحمه الله في عاشر جمادى الأولى سنة أربعين وأربعين وسبعين، ينظر: الرد الوافر ج ١/ ص ٢٩ ، ٣٠ .

حالة غير مبينة لا يدرى فيه القاتل ولا حال قتله ، أو في ترام جرى بينهم فوجد بينهم قتيل فقد يده؛ أي: فحكم قتله قود نفسه، وعبر باليد عن النفس مجازاً أي: فهو قود جزاء لعمل يده الذي هو القتل فأضيف القود إلى اليد مجازاً؛ فمن حال بيته أي بين القاتل ، وبينه أي بين القود بمعنى أولياء المقتول عن قتله بعد طلبهم ذلك — لا بطلب العفو منهم فإنه جائز— فعليه لعنة الله أي يستحق ذلك، والمراد التغليظ والتشديد فيما بين الحدود^(١).

الحديث السادس عشر:

عن ابن عباسٍ — رضي الله عنهما — أَنَّ رَجُلًا لَعِنَ الرِّيحَ وَقَالَ مُسْلِمٌ: — هو: ابن إبراهيم — إِنَّ رَجُلًا تَازَّتْهُ الرِّيحُ رِدَاعُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — فَلَعْنَاهَا فَقَالَ النَّبِيُّ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — ((لَا تَلْعَنْهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئاً لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتْ الْلَّعْنَةُ عَلَيْهِ)).

أ— تخریج الحديث:

أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الأدب، باب في اللعن، ج ٤ / ص ٢٧٨ (٤٩٠٨) وقال الألباني: صحيح.

(١) حاشية السندي على النسائي : ج ٨ / ص ٣٩.

ب - شرح الحديث:

من لعن شيئاً ليس ذالك الشيء أهلاً للعن رجعت اللعنة عليه أي: على اللاعن أي: استقلت اللعنة عليه راجعة ، لأن اللعن طرد عن رحمة الله تعالى فمن طرد ما هو أهل لرحمة الله عن رحمته جعل مطروداً وقال الغزالى: ^(١) (الصفات المقتضية للعن ثلات: الكفر، والبدعة، والفسق ، وليس الريح متصفة بواحدة منها) ^(٢).

الحديث السابع عشر:

عن أنس بن مالك — رضي الله عنه — قال: ((لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً عَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ وَسَاقِهَا وَبَائِعَهَا وَأَكِلَّ ثَمَنَهَا وَالْمُشْتَرِيُّ لَهَا وَالْمُشْتَرَأُ لَهُ)).

١) هو: محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الغزالى حجة الإسلام زين الدين الطوسي الشافعى، لم يكن في الآخرين مثله ولد في سنة خمسين وأربعين ، واشتغل بطبعوس ثم قدم نيسابور ، واختلف إلى درس إمام الحرمين وجد في الاشتغال وصار من الأعيان وصنف الكتب ولم يزل ملازمًا إلى أن توفي إمام الحرمين ثم لقي نظام الملك ودرس في النظامية ببغداد سنة أربعين وثمانين وأربعين ، ثم قصد طريق الزهد وحج ورجع إلى الشام وأقام بدمشق وانتقل إلى بيت المقدس ثم إلى مصر وأقام بالإسكندرية ثم عاد إلى وطنه، مات يوم الاثنين رابع جمادى الآخرة سنة خمس وخمسين بطريران بفتح الباب بلدة بطورس هي ناحية من خراسان . — طبقات المفسرين للداودى : ج/١، ١٥٢، ١٣٥ .

٢) مرقاة المفاتيح : ج/٣، ٥٦٦ .

أ— تحرير الحديث:

أخرجه الترمذى فى سننه، كتاب البيوع، باب **اللهى أن يُتَخَذَ الْخَمْرُ خَلَّاً**،
ج/٣ / ص ٥٨٩ (١٢٩٥)، وقال الشيخ الألبانى: حسن صحيح، وأبو داود فى سننه:
ج/٣ / ص ٣٢٦ (٣٦٧٤)، وفيه ((لَعْنَ اللَّهِ الْخَمْرَ))

ب— شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في الخمر عشرة،
الأول: عاصيرها، وهو من يعصيرها بنفسه أو لغيره، والثانى: معتصرها أي:
من يطلب عصيرها لنفسه أو لغيره، والثالث: شاربها، والرابع: حاملها والخامس:
المحمولة إليه أي من يطلب أن يحملها أحد إليه، والسادس: ساقها،
والسابع: بائعها، والثامن: أكل ثمنها أي: متناوله بأى وجه كان، وخص الأكل
لأنه أغلب وجوه الانتفاع، والتاسع: المشترى لها، والعاشر: المشترأ له، وفي
سن أبي داود لعن الخمر ذاتها (لأنها أم النياث مبالغة في التنفيذ عنها، ويحتمل أن
يكون المراد أكل ثمنها)، والحكمة من تحريم الخمر لما تسببه من العداوة والبغضاء،
ولأنها مفسدة للعقل^(١).

(١) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود: ج ١٠ / ص ٨١، وفيض القدير: ج ٥ / ص ٢٦٧.

الحديث الثامن عشر:

عن القرئع قال لما ثقل أبو موسى — رضي الله عنه — صاحب امرأته فقال:
أماما علمت ما قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قالت: بل ثم سكت
فقيل لها بعد ذلك أي شيء قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم —؟ قالت:
إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ((لعن من حلق أو سلق أو خرق)).

أ — تخریج الحديث:

أخرجه النسائي في سننه الصغرى، كتاب الجنائز، باب شق الجحوب،
ج ٤ / ص ٢١ (١٨٦٧)، وقال الشيخ الألباني: صحيح الإسناد. وابن ماجه في سننه،
كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدوود وشق الجحوب:
ج ١ / ص ٥٠٥ (١٥٨٥): عن أبي أمامة — رضي الله عنه — أن رسول الله —
صلى الله عليه وسلم — ((لعن الخامسة وجوهها، والشاقة جيئها، والداعية
بالوين والثبور))، وقال الشيخ الألباني: صحيح

ب — غريب الحديث:

قوله (سلق) أي: رفع صوته عند المصيبة، وقيل هو أن تشك المرأة وجهها تمرشه
وال الأول أصح^(١).

(١) النهاية في غريب الأثر : ج ٢ / ص ٣٩١.

قوله (حرق) حرق الثوب وحرقه فانخرق وتخرق وآخرورق، ويقال في ثوبه
حرق وهو في الأصل مصدر، وحرق الأرض جاها^(١).
قوله (الخامسة) خمس وجهه خمساً وخموداً جرح بشرته ، وفلانا جرح
بشرته في موضع ما من جسده^(٢).

وقوله (الشافة جيبيها) شق الجيوب بضم الجيم جمع جيب وهو: ما يفتح من
الثوب ليدخل فيه الرأس وهو الطوق في لغة العامة، وقال بعضهم: المراد بشيء
إكمال فتحه إلى آخره وهي من علامات التسخط^(٣)
قوله (باليوين) الويل الحزن وقيل، الويل الشقة^(٤).
قوله (الثبور) الشبور الهالك والخسران^(٥)

— شرح الحديث:

في حديث القرئع هذا لعن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثلاثة الأول:
من سلق بالقاف أي: رفع صوته في المصيبة بالبكاء والنوح، والثاني: من حلق

٢) مختار الصحاح: ج ١/ ص ٧٣.

٢) المعجم الوسيط: ج ١/ ص ٢٥٦.

٣) ينظر: فيض القدير : ج ٥/ ص ٢٦٧، عمدة القاري: ج ٨/ ص ٨٧.

٤) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: ج ١/ ص ٥٦٤ .

٥) مختار الصحاح: ج ١/ ص ٣٥ .

أي: شعره حقيقة أو قطعه في المصيبة، والثالث: من خرق ثوبه جزعاً على الميت كما كانت الجاهلية تفعله، وذلك حرام^(١).

وفي حديث أبي أمامة لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من النساء الأولى: الخامسة وجهها أي: حارته بأظفارها، وخدشته ببنانها^(٢)، جيبيها، والثالثة: الداعية على نفسها بالويل والثبور. قال ابن العربي: كان مما تفعله الجاهلية وقوف النساء متقابلات وضربهن حدودهن وخمسيهن وجوههن ورمي التراب على رؤوسهن، وصياحهن وحلق شعورهن؛ كل ذلك للحزن على الميت؛ فلما جاء الله بالحق على يد محمد — صلى الله عليه وسلم — قال: (ليس منا من حلق ولا خرق ولا سلق)^(٣).

الحديث التاسع عشر:

عن أَيُّوبُ قَالَ لَا أَدْرِي أَسْمَعْتُهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ أُمْ نَبَاتَهُ عَنْهُ ؟ قَالَ: أَتَيْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — بِعِرَفَةَ وَهُوَ يَأْكُلُ رُمَانًا فَقَالَ: أَفْطِرَ رَسُولَ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — بِعِرَفَةَ وَبَعَثَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بِلَيْلٍ فَشَرَبَهُ، وَقَالَ: ((لَعْنَ اللَّهِ فُلَانًا عَمَدُوا إِلَى أَعْظَمِ أَيَّامِ الْحَجَّ فَمَحَوْا زِينَتَهُ، وَإِنَّمَا زِينَةُ الْحَجَّ التَّلْبِيَةُ)).

١) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير: ج/٢ ص ٣٣٠.

٢) ينظر: فيض القدير: ج/٥ ص ٢٦٧، عمدة القاري: ج/٨ ص ٨٧.

٣) ينظر: المصدر نفسه: ج/٥ ص ٣٨٦.

أ - تخریج الحديث:

أخرجه أَحْمَدُ في مسنده: ج ١/ ص ٢١٧ (١٨٧٠)، وقال الشِّيخُ شَعِيبُ الْأَرْنُوْطُ: صحيح رجاله ثقات رجال الشَّيْخِينَ.

ب - غريب الحديث:

قوله (التَّلْبِيَةُ) الإِجَابَةُ وَالثَّنِيَةُ فِي لَبِيكَ. بَعْنَى إِجَابَةِ بَعْدِ إِجَابَةٍ، وَقِيلَ تَأْوِيلُهُ أَنَّهُ مَقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُواجِهُكَ. مَا تَحْبُّ مِنْ قَوْلِهِمْ دَارِي تَلْبِيَةُ دَارِكَ أَيْ تَوَاجِهُهَا^(١).

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من محب زينة الحج وهي رفع الصوت بالتلبية، وقد بحثت في كتب شروح الحديث، والفقه وغيرها فلم أجده له شرحاً. والظاهر أنّ الذي لعنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذا الحديث أناس من الجاهليّة قبل الإسلام محوا شعيرة من شعائر الحج وهي التلبية، وهو من باب المبالغة لأن التلبية سنة وليس بركن أو فرض والله أعلم. قال ابن عباس: رفع الصوت بالتلبية زينة الحج، وقال أنس: سمعتم

(١) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: ج ١/ ص ١٨٨.

يَصْرُخُونَ هَا وَلَا يُجْهِدُ نَفْسَهُ زِيَادَةً عَلَى طَاقَتِهِ كَيْ لَا يَتَضَرَّرَ بِذَلِكَ، وَلَا يَتَرَكُهُ
لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَإِنْ تَرَكَهُ يَكُونُ مُسِيئًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١).

الحديث العشرون:

عن جَابِرٍ— رضي الله عنه — أَنَّ بَنَةَ الْجَهْنَمِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — مَرَّ عَلَى قَوْمٍ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي الْمَجْلِسِ يَسْأَلُونَ سَيِّفًا بَيْنَهُمْ يَتَعَاطَوْنَهُ بَيْنَهُمْ غَيْرَ مَعْمُودٍ فَقَالَ: ((لَعْنَ اللَّهِ مَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ أَزْجُرْكُمْ عَنْ هَذَا؟ فَإِذَا سَلَّلْتُمُ السَّيْفَ فَلْيَغْمِدُهُ الرَّجُلُ ثُمَّ لِيُعْطِهِ كَذَلِكَ)).

أ— تحرير الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده: ج ٣ / ص ٣٤٧ (١٤٧٨٤)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

ب— غريب الحديث:

قوله (يَسْأَلُونَ) السُّلْطُونُ إخراج الشيء من الشيء بمحنة ونزع كسل السيف من الغمد والشارة من العجين^(٢)

١) تبيان الحقائق شرح كتر الدافتق : ج ٢ / ص ١٤.

٢) المغرب في ترتيب المعرف : ج ١ / ص ٤٠٩.

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من يتعاطى السيف مسلولاً غير معمودٍ ، قال ابن حجر: (وإنما نهى عن تعاطي السيف مسلولاً لما يخالف من الغفلة عند التناول فيسقط فيه ذي)^(١)

الحديث الحادي والعشرون:

عن أبي الطفيلي عن حذيفة بن أسيدٍ - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((من آذى المسلمين في طرقيهم وجئت عليه لعنتهم)).

أ - تحرير الحديث:

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير: ج/٣ ص ١٧٩ (٣٠٥٠) ، وقال الميشمي^(٢)
إسناده حسن^(٣).

ب - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن المسلمين من آذاهم في طرقيهم مهما كان الإيذاء ، قال المناوي: (من آذى المسلمين في طرقيهم بنحو وضع حجر، أو شوك فيها أو تغوط،

١) فتح الباري : ج/١٣ ص ٢٥ .

٢) هو: علي بن أبي بكر بن سليمان الميشمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري القاهري، حافظ له كتب وتخاريج في الحديث، ولد سنة (٧٣٥ هـ - ١٣٣٥) ومات سنة (٨٠٧ هـ - ١٤٠٥ م) ينظر: الأعلام للزركلي - (٤ / ٢٦٦)

٣) مجمع الروايد ومنع الفوائد: ج/٤ ص ٢٠ .

أو بول وجبت عليه لعنتهم^(١)، والأذى هو إيلام النفس وما يتبعها من الأحوال^(٢).

الحديث الثاني والعشرون:

عن أنس بن مالك — رضي الله عنه — قال: قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ((صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: مزمار عند نعمة، ورنة عند مصيبة.))

أ— تخریج الحديث:

أخرجه البزار في مسنده: ٢ / ٣٦٣ (٧٥١٣)، وقال الألباني: حسن^(٣).

ب— غريب الحديث:

قوله (مزمار) زَمَرَ يَزْمُرُ بالضم لُغة حكاها أبو زيد، ويَزْمُرُ بالكسر زَمِرًا بالفتح، وزَمِيرًا كَأَمِيرٍ وزَمَرًا مُحَرَّكَةً عن ابن سيده، وزَمَرَ تَزْمِيرًا غَنَى في القَصْبِ وَنَفَخَ فيه^(٤).

وقوله (رنة) وهي الصوت يريده به نواح النساء خلف الجنازة، وفيه دليل على تحريم إتباع الجنازة التي معها النائحة^(٥).

١) التيسير بشرح الجامع الصغير: ج ٢ / ص ٣٨٣.

٢) فرض القدير: ج ٦ / ص ١٨.

٣) السلسلة الصحيحة — مختصرة: ج ١ / ص ٧٩٠.

٤) تاج العروس: ج ١١ / ص ٤٤٠.

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث ورد لعن صوتين الأول: صوت مزمار عند نعمة أبي: عند الفرح، والثاني: صوت الرنة عند المصيبة ، والرنة هي لطم حدود وشق جيوب ودعوى بدوعى الجاهلية، ومفهوم الحديث أن صوت المزمار في غير الفرح جائز، وكذلك لطم حدود وشق جيوب ودعوى بدوعى الجاهلية في غير المصيبة جائز، ولكن لا عمل على هذا المفهوم. قال ابن تيمية^(٢): قلت هذا الحديث من أجود ما يحتاج به على تحريم الغناء، كما في اللفظ المشهور عن جابر بن عبد الله — رضي الله عنه — عن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — أنه قال: (إِنَّمَا نَهَىٰ عَنِ الصُّوْتِيْنِ أَحْمَقِيْنِ فَاجْرِيْنِ صُوْتَيْنِ) وصوت عند مصيبة لطم حدود وشق جيوب ودعوى بدوعى الجاهلية^(٣); فنهى عن الصوت الذي يفعل عند النعمة كما نهى عن الصوت الذي يفعل عند المصيبة، والصوت الذي عند النعمة هو صوت الغناء، ومفهوم الخطاب يقتضي إباحة غير هذا جوابه من وجهين:

١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : ج ٥ ص ٥٠١.

٢) شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الحنبلي بل المحتهد المطلق، ولد بخران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وسبعين وستمائة وتألم وتنفس سنتان وعشرين وسبعين، ينظر: شذرات الذهب ج ٦ / ص ٨٠ .

٣) سنن البيهقي الكبرى ج ٤ / ص ٦٩٤٣ .

أحد هما: أن مثل اللفظ الذي ذكره لا مفهوم له عند أكثر أهل العلم.
 الثاني: أن اللفظ الذي ذكره الرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — يدل على مورد التزاع فإنه صوت النعمة ، ولو لم تكن نعمة لكان تنبئها عليه فإذا نهى عن ذلك عند النعمة والإنسان معدور في ذلك كما رخص في غناء النساء في الأعراس والأعياد ونحو ذلك ، فلأن ينهى عن ذلك بدون ذلك أولى وأحرى^(١).

الحديث الثالث والعشرون:

عَنْ بْنِ عَبَّاسٍ — رضي الله عنهما — قال: قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ((من سبَّ أَصْحَابِي فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)).

أ— تخریج الحديث:

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير: ج ١٢ / ص ١٤٢ (١٢٧٠٩)، وفي: ج ١٢ / ص ٤٣٤ (١٣٥٨٨) عن عبد الله بن عمر — رضي الله عنهما — عَنِ النبي — صلى الله عليه وسلم — قال: ((لَعْنَ اللَّهِ مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي)). قال الشيخ الألباني: قلت وبالجملة، فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي على أقل الدرجات والله أعلم^(٢).

١) الاستقامة ج ١ / ص ٢٩٣, ٢٩٤, ٢٩٢.

٢) السلسلة الصحيحة الجلدات الكاملة ج ٥ / ص ٣٣٩، وفي السلسلة الصحيحة - مختصرة ج ٥ / ص ٤٤٦ ((من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)) قال: صحيح بشواهد .

ب - غريب الحديث:

قوله (سبّ) السَّبُّ الشَّهْمُ^(١).

ج - شرح الحديث:

في هذا الحديث لعن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من سب الصحابة، وهو من أكبر الكبائر قال المناوي: فسبهم من أكبر الكبائر وأفجر الفجرور بل ذهب بعضهم إلى أن سب الشيختين يقتل^(٢)، وقال النووي: (اعلم أن سب الصحابة — رضي الله عنهم — حرام من فواحش المحرمات سواء من لابس الفتنة منهم وغيره؛ لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون كما أوضحتناه في أول فضائل الصحابة من هذا الشرح)، قال القاضي عياض: وسب أحدthem من المعاصي الكبائر ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزز ولا يقتل وقال بعض المالكية يقتل^(٣).

الحديث الرابع والعشرون:

عن أبي عبيد مولى رفاعة بن رافع أنَّ رَسُولَ اللَّهِ — صلى اللهُ عليه وَسَلَّمَ — قال: ((مَلُوْنُّ مِنْ سَأَلَ بِوْجَهِ اللَّهِ، وَمَلُوْنُّ مِنْ سُئَلَ بِوْجَهِ اللَّهِ فَمَنَعَ سَائِلَهُ)).

١) تاج العروس : ج/٣ ص/٣٤ .

٢) فيض القدير : ج/٥ ص/٢٧٤ .

٣) شرح النووي على مسلم : ج ١٦ / ص ٩٣ .

أ- تحرير الحديث:

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير: ج ٢٢ / ص ٣٧٧ (٩٤٣)، وقال الشيخ الألباني: حسن لغيره^(١).

ب- شرح الحديث:

في هذا الحديث ورد لعن شخصين الأول السائل بالله، والثاني المانع له قال الأمير الصناعي:^(٢) (يجب إعطاء من سأله بالله وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا الجنة؛ فمن سأله المخلوقين بالله شيئاً وجب إعطاؤه إلا أن يكون منهياً عن إعطائه). قلت: أو سأله أمراً قبيحاً أوليس بمقدور السائل، أو سأله أمراً ليس بضرورة فلا يعطي، وقال الأمير الصناعي: (ولكن العلماء حملوا هذا الحديث على الكراهة، ويحتمل أنه يراد به المضطر ويكون ذكره هنا أن منعه مع سؤاله بالله أقبح وأفظع، ويحمل لعن السائل على ما إذا ألح في المسألة حتى أضجر المسئول)^(٣).

١) صحيح الترغيب والترهيب: ج ١ / ص ٢٠٨ .

٢) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحالاني ثم الصناعي، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير: مجتهد، من بيت الإمامية في اليمن. يلقب (المؤيد بالله) ابن التوكل على الله. أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام. له نحو مئة مؤلف، ولد سنة (١٠٩٩ هـ — ١٦٨٨ م)، وتوفي سنة (١١٨٢ هـ — ١٧٦٨ م) — الأعلام للزر كلي — (٦ / ٣٨).

٣) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: ج ٤ / ص ١٧٠ .

الخاتمة

وتشتمل على الآتي:

أ— أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

- ١— أن اللعن يدل على التحرير.
- ٢— أن اللعن ورد في بعض الأحاديث من الله والملائكة والناس أجمعين كحديث ((من آوى مُحَدِّثا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ))، وورد في بعض الأحاديث اللعن من الله ك الحديث ((لَعْنَ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ لَغْرِيْبِ اللَّهِ ، وَلَعْنَ اللَّهِ مِنْ تَوْلِي لَغْرِيْبِ مَوْالِيْهِ))، وورد في بعض الأحاديث اللعن من رسول الله — صلى الله عليه وسلم ك الحديث — ((ا بن عباس — رضي الله عنهما — قال: لَعْنَ النَّبِيِّ — صلى الله عليه وسلم — الْمُخْتَنَّيْنِ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجَّلَيْنِ مِنَ النِّسَاءِ)), وفي البعض الآخر ورد اللعن من الملائكة وحدهم ك الحديث ((أبي هُرَيْرَةَ — رضي الله عنه — قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ — صلى الله عليه وسلم — إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَّتْ فَبَاتْ غَضِبَانَ عَلَيْهَا لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ)).
- ٣— من ورد لعنه في السنة النبوية أكثره، أو أغله من الكبار، مثل حديث ((لَعْنَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَ وَالْدَّهُ، وَلَعْنَ اللَّهِ مِنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، وَلَعْنَ اللَّهِ مِنْ آوَى الشَّالِثَ الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظَّلِّ)).

مُحْدِثًا، ومنه الصغار وهو القليل النادر، ك الحديث **(مَلْعُونٌ مَن سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ، وَمَلْعُونٌ مَن سُئِلَ بِوَجْهِهِ اللَّهِ فَمَنَعَ سَائِلَهُ)**.

٤— اللعن للكافر والمنافقين هو: الإبعاد من الجنة نهائياً أمّا لعن العصاة من المسلمين فهو: إبعادهم من دخول الجنة دخولاً أولياً؛ فيعدون في النار بقدر معاصيهم ثم يدخلون الجنة بعد تطهيرهم من المعاصي.

٥— لا يجوز لعن المعين بذاته سواً أكان مسلماً عاصياً أم كافراً ما دام حياً؛ وإنما يجوز اللعن بالوصف كـلعن الظالمين، والمنافقين، وأكل الربا، والواصلة والواشمة.

٦— الأعمال التي توجبطرد من رحمة الله تعالى في السنة النبوية بلغت حوالي سبعين عملاً، وهي مجموعة في خلاصة هذا البحث.

بـ التوصيات:

١— أوصي نفسي أولاً، وجميع المسلمين الابتعاد عن كل عمل يؤدي إلى اللعن، وذلك لخطورة نتائج اللعن ، وهو الطرد من رحمة الله تعالى.

٢— كما أوصي نفسي، وطلبة العلم الشرعي والعلماء، والمربين أن نحذر الناس من خطورة هذه الأعمال، وخاصة أن هذه الأعمال منتشرة بين كثير من عوام الناس، وأخص بالذكر منها السب واللعن والشتم، وهذا بسبب جهلهم بخطورة هذه الأعمال، أو ضعف الإيمان.

٣— ضرورة نشر هذه الأمور التي لعن فاعلها عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومن خلالها يتم تعليم الناس وتوجيههم بتجنب هذه الأعمال.

المصادر والمراجع:

- الاستقامة: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الأعلام: خير الدين بن محمود بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملائين ، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.
- البحر الرخار: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة الطبعة الأولى ١٤٠٩ـ.
- التيسير بشرح الجامع الصغير: لزين الدين عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعى - الرياض ، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الجامع الصحيح المختصر: لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- الديباج على مسلم: لعبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، دار ابن عفان - الخبر-السعوية - ١٤١٦ - ١٩٩٦.
- الرد الوافر: محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٣٩٣هـ.
- السلسلة الصحيحة - مختصرة: محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض.
- السيل الحرار المتدقق على حدائق الأزهار لحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة، الأولى - ١٤٠٥.

- ١١- الحلى: لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ١٢- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالحيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصى الطبعة الثانية - ١٤٠٤ - ١٩٨٣ .
- ١٣- المعجم الوسيط (٢+١): إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية دار الدعوة.
- ١٤- النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزرى، تحقيق، طاهر أحمد الزاوي - و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٥- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
- ١٦- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الربيدى، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار النشر: دار المداية.
- ١٧- تبيان الحقائق شرح كثر الدقائق: لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الخنفي، الناشر دار الكتب الإسلامية القاهرة، سنة النشر ١٣١٣هـ.
- ١٨- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، أبو العالا، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربع، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعى، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق ، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى.
- ٢٠- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن يصل الأزدي الحميدى، مكتبة السنة - القاهرة - مصر، تحقيق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ، الطبعة الأولى - ١٤١٥ - ١٩٩٥ .

- ٢١ تقرير التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة دار النشر: دار الرشيد - سوريا - الطبعة: الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ٢٢ حاشية السندي على النسائي: نور الدين بن عبد الحادي أبو الحسن السندي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الثانية - ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ٢٣ سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ.
- ٢٤ سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله الفزوي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليه ، دار الفكر - بيروت.
- ٢٥ سنن الترمذى: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذى السلمى، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٦ سنن النسائي المختصر من السنن ، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة،الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها،مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ٢٧ سنن أبي داود: لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت.
- ٢٨ شدرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار النشر دار بن كثیر - دمشق - الطبعة: ط١ - ١٤٠٦ - ١٤٠٦هـ.
- ٢٩ شرح السنة: الحسين بن مسعود البعوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت الطبعة: الثانية - ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.

- ٣٠ شرح رياض الصالحين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، دار العنان القاهرة: تحقيق دكتور محمد تامر.
- ٣١ شرح سنن ابن ماجه: للسيوطى وآخرين، الناشر: قديمى كتب خانة - كراتشى
- ٣٢ شرح صحيح البخاري: لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة الثانية - ٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٣ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بليان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، - ١٤١٤ - ١٩٩٣ .
- ٣٤ صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الخامسة.
- ٣٥ صحيح أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣٦ صحيح مسلم: لمسلم بن الحاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٧ شرح صحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري التوسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.
- ٣٨ طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د.الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٠٧ ،
- ٣٩ طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزى، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية الطبعة الأولى، ١٤١٧ - ١٩٩٧ م.
- ٤٠ طرح التشريف في شرح التقريب: لزين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ٢٠٠٠ م.

- ٤١ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.
- ٤٢ عن المعبود شرح سنن أبي داود: لحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية - بيروت - م ١٩٩٥.
- ٤٣ غريب الحديث: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعيجي، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
- ٤٤ غريب الحديث: لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق، تحقيق د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ .
- ٤٥ غريب الحديث: للقاسم بن سلام المروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٣٩٦ .
- ٤٦ فتاوى الإسلام سؤال وجواب ، بإشراف: الشيخ محمد صالح المنجد، المصدر
- ٤٧ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعى، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.
- ٤٨ فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة: الأولى ١٣٥٦ هـ.
- ٤٩ بجمع الروايد ومنبع الفوائد: لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧ .
- ٥٠ مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازى، مكتبة لبنان - بيروت، ١٤١٥ هـ - م ١٩٩٥.
- ٥١ مرآة الجنان وعبرة اليقطان: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار النشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٤١٣ هـ - م ١٩٩٣ .
- ٥٢ مرقة المقاييس شرح مشكاة المصاييس: لعلي بن سلطان محمد القاري، دار الكتب العلمية

- لبنان/ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبي عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها.
- ٤٥ - معجم البلدان: لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله ، دار الفكر - بيروت.